

الهجمات تُوْرُق الأفغان وتهدد بنسف فرص السلام

طلاب ناجون من هجوم في كابول:
نواجه مستقبلا غامضا

وكابول - لا تزال الهجمات التي تشهدها أفغانستان وتنفذها حركة طالبان أو تنظيم الدولة الإسلامية، تمثل أبرز العقبات أمام فرص إحلال السلام في هذا البلد الآسيوي، خاصة أن هذين الطرفين لا تقتصر هجماتها على القوات الأفغانية.

وفي صباح الثاني من شهر نوفمبر الماضي، شنت داعش هجوما دمويا استهدف جامعة كابول أسفر عن مقتل 22 شخصا بينهم 18 طالبا.

وتقول الطالبة هيليا أشنا (22 عاما) التي نجت بأعجوبة من هذا الهجوم "سمعت أثناء تواجدي في إحدى قاعات الدراسة بجامعة كابول صوت طلقات نارية (..) عندئذ صاح الأستاذ المحاضر قائلا: انبطحوا أرضا، لا ترفعوا رؤوسكم".

على الرغم من بدء مباحثات السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان، ما زال الصراع مستمرا ما يهدد بنسف فرص السلام

وفجأة دخل رجل مدجج بالسلاح القاعة، وفتح النار على العشرات من الطلاب، قبل أن يهرول لإطلاق النار على آخرين في القاعة المجاورة.

وقالت أشنا وهي تتذكر ما حدث، وتصف أسوأ تجربة مرت بها في حياتها "حاول أحد زملائنا الهروب. عاد المهاجم وفتح النيران على الجميع والتي قتيلة يودية". وقد قتل 14 من زملائها في هذا الهجوم، بينما أصيب سبعة آخرون بينهم الأستاذ المحاضر، ولكن أشنا نجت دون أن تتعرض لإصابة. فقد قامت بالاختباء تحت الكراسي وأجساد زملائها.

وقالت قبل أن تملأ الدموع عينها "زملائي كانوا في وضع سيء للغاية". وتتسعر أشنا منذ ذلك الحين بإحساس "مروع" في كل مرة تدخل فيها الجامعة، على الرغم من أنه ليس لديها خيار سوى استكمال دراستها.

ويعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في جامعة كابول مطلع نوفمبر الماضي إحدى أعنف الهجمات التي تقع في أفغانستان المضطربة العام الماضي. وأعلن تنظيم داعش، الذي يزداد نشاطه في أفغانستان بجانب حركة طالبان، تبنيها للهجوم.

وقد هرب مئات آخرون من الحرم الجامعي، معظمهم عن طريق تسلق الأسوار المسججة، قبل أن تتمكن قوات النخبة الأفغانية من قتل المهاجمين. وأعلنت أفغانستان اليوم التالي يوم حداد عام.

واليوم، يواجه الناجون من الهجوم وضعاً غامضاً. فعلى الرغم من بدء مباحثات السلام بين الحكومة المدعومة دولياً في كابول وحركة طالبان، ما زال الصراع مستمرا ما يهدد بنسف فرص السلام.

وبالإضافة إلى الهجمات التي تستهدف القوات المسلحة، تتعرض أفغانستان لموجة من التفجيرات وحوادث الاغتيال، خاصة في العاصمة كابول.

ويساور أشنا الشك إزاء عملية السلام قائلة "أشعر ما إذا كانت المباحثات سوف تحقق نتيجة أم لا".

وتشهد أفغانستان صراعا دمويا منذ أكثر من أربعة عقود. وتواصل حركة طالبان رفضها لوقف إطلاق النار، حيث تخشى من أنه في حالة قبوله، سوف يفقد مقاتلوها روحهم المعنوية، وأهم سلاح لديهم هو التهديد بالعنف.

وبدورها، نجح جليل أميرى وسوداينا أدينا من الهجوم، ولكن لقي اثنان من زملائهما في الهجوم حتفهما. ويقول أميرى (21 عاما)، الذي نجح يوم الهجوم من خلال القفز من نافذة "يجب أن نركز مباحثات السلام على الحفاظ على الديمقراطية".

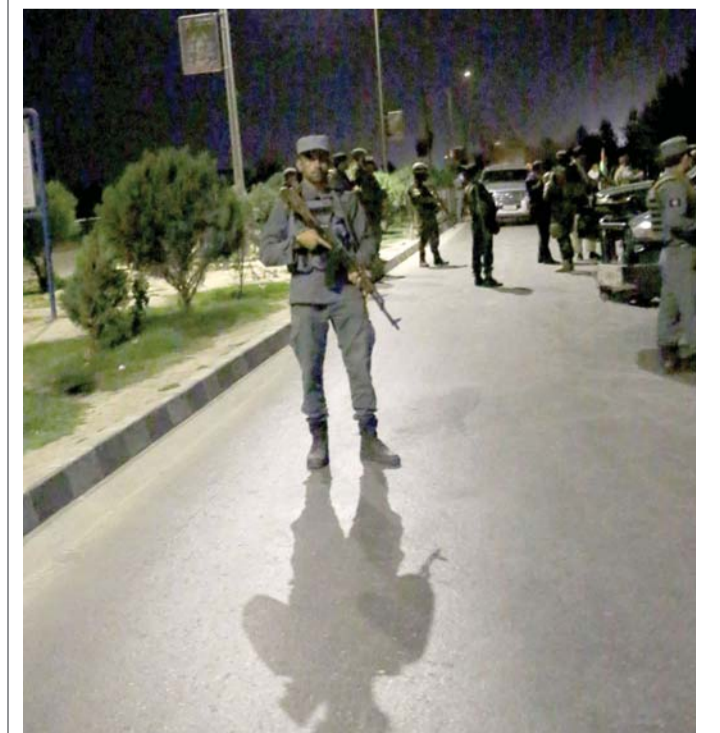
وأضاف "مثل جميع الشباب، أشعر بالقلق بشأن المستقبل لأن قواعد طالبان تمنعنا من التقدم"، موضحا "هم لا يسمحون لنا بتحقيق أحلامنا". وكانت حركة طالبان قد حكمت أفغانستان في الفترة الممتدة من 1996 حتى 2001.

ولم يُسمح في تلك الفترة للنساء بالعمل أو الدراسة في ظل النظام المتشدد، كما كانت هناك عقوبات صارمة بحق من يستمع للموسيقى أو يشاهد الأفلام، كما حُرِّم الكثيرون من حقوقهم الأساسية حتى وقوع الغزو الأميركي لأفغانستان الذي أطاح بنظام طالبان. وتنشبت أدينا (21 عاما) بالدراسة من أجل الحصول على درجة الماجستير في القريب العاجل. ومثل الكثير من الشبابات في كابول، واجهت صعوبات من أجل أن تشق طريقها.

وتقول "لا أريد أن أبيع حريتي مقابل أي ثمن أو بسبب أي شخص"، مضيفة "لقد ناضنا نضالا شاقا في حقيقة الأمر لنتمكن من دخول الجامعة".

ويرى الناجون أن الهجوم على جامعتهم كان هجوما يستهدف جيلا جديدا يتطلع للتعليم والمعرفة. ولكن سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة تركت بصماتها. وتريد أدينا الاستمرار في الدراسة، ولكن تجد صعوبة في تخيل مستقبل لنفسها في أفغانستان.

وتقول "لا أعرف شيئا بشأن أمنياتي لأننا لا نعرف شيئا عن المستقبل. ولا نعرف ما إذا كنا سنبقى أحياء".



عملية السلام في أفغانستان في مهب الهجمات



وضع أمني هش

شبح التدخل الدولي يخيم مرة أخرى على أزمة دارفور

الإقليم يمثل شوكة في خاصرة الانتقال السياسي الرخو بالسودان

اختلالات هيكلية لتجاوز العقبات التي تواجهها، بخصوص استكمال حلقات السلام مع الحركات المسلحة التي لم توقع عليه، واستكمال تنفيذ بنود الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية.

أصبح حرص البعض من القوى الدولية على توفير ضمانات الانتقال لحكومة مدنية في السودان في مفترق طرق، فالهامة الدولية البديلة ليوناميد والمعروفة بـ"يونيتامس"، تهدف إلى التحول الديمقراطي بسلاسة، ولم تراع جيدا الجوانب الأمنية، كذلك لم تأخذ في حساباتها اتساع رقعة التوتر في الإقليم.

بحسب قرار مجلس الأمن رقم 2524 الصادر في يونيو الماضي، فإن مهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في الفترة الانتقالية في السودان (يونيتامس) تبدأ في الأول من يناير 2021، ولدة 12 شهرا كمرحلة أولية.

وتهدف البعثة الجديدة إلى المساعدة في تحول البلاد إلى حكم ديمقراطي، ودعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام، وتدعم الوحدة أيضا عمليات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام في المستقبل، ومساعدة بناء السلام والحماية المدنية وسيادة القانون، خاصة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وضعت المهمة الجديدة نصب عينها الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وكلها عناصر حيوية بالنسبة للسودانيين والغرب، لكنها تجاهلت تثبيت المفاصل الأمنية التي تعد المدخل الحقيقي لتطبيق هذه المفردات، وتغافلت عن تقديم المساعدات الكافية لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، وطالبت السلطة الحاكمة في الخرطوم بالحرص على التحول الديمقراطي، وبخلت عليها بتقديم العوامل اللازمة للوصول إليه.

تتنسق الدول الغربية مع أفكارها العامة ولم تغير نظرتها للسودان حاليا، وتعاملت مع توترات دارفور من هذا المنطلق، وهو ما يجعلها تنزل النهر مرتين. ففي المرة الأولى قبل نحو عقد ونصف المدة، نقلته من هذا الطريق ولم تنته مأساة الإقليم تماما، وخفت حدتها في وسائل الإعلام الدولية ليس لأن الأزمة حُلَّت، لكن بسبب وجود أكثر من أزمة شبيهة بدارفور، والنظام السوداني الذي ناصبه المجتمع الدولي العداء سقط.

إذا قررت القوى الدولية ولوج أزمة دارفور مرة أخرى من الباب نفسه، عليها أن تراعي الأخطأ التي وقعت فيها سابقا، وأهمها عدم حصر التدخل في المكونات الإنسانية، وعليها مساعدة السلطة الانتقالية على توفير الأمن والاستقرار أولا، قبل أن يخسر السودان دارفور ويخسر وحدته الإقليمية.

العاملة في دارفور، أوعز لحركات مسلحة بعدم المبالاة بما سوف تقوم به. تأتي الخطورة من أن الحكومة لم تتمكن من نشر كامل القوات المطلوبة في دارفور لسد فراغ انسحاب "يوناميد"، بصورة منحت الراغبين في عودة الإقليم كمغص للسودان فرصة كبيرة، لذلك زاد تحرك الجماعات المسلحة، وزاد معها وقوع الضحايا للفت الانتظار الدولية إلى دارفور، وبالفعل عقد مجلس الأمن جلسته الخميس، ويمكن أن يعقد جلسات أخرى، إذا تصاعدت حدة التوترات.

يهيئ انهماك القوات المسلحة السودانية في أزمة الحدود مع إثيوبيا المجال لتوسيع نطاق النزاعات في دارفور، ويحد من قدرتها على سد المنافذ التي تدخل منها الميليشيات لممارسة القتل في صفوف المواطنين، وتاليهم على السلطة المركزية، التي تعاني من

الاشتبكات العنيفة التي شهدتها إقليم دارفور قد تعجل بتدخل دولي جديد في السودان، في محاولة لإحلال السلم فيه، وذلك بعد فشل مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى بيان مشترك بشأن الأحداث الأخيرة، التي شهدتها الإقليم وأدت إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، لكن التدخل الجديد إذا توافق القوى الدولية على الذهاب فيه، يطرح أهمية مساعدة السلطة الانتقالية في إرساء الاستقرار والأمن عوض الاقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية فحسب.

أعاد هذا الموقف إلى الأذهان خلافات سابقة حول الأزمة ذاتها، ويكاد الانقسام السابق يعود الآن، فالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في جانب، وروسيا والصين ومعهما الهند الآن في الجانب المقابل، وفي الوقت الذي يمنح فيه الفريق الأول أهمية فائقة للجوانب الإنسانية، قدم الفريق الثاني الجوانب السياسية والأمنية على الإنسانية.

توحي هذه المسافة بأن إقليم دارفور لا يزال يمثل شوكة في خاصرة السودان الغربية، ومهما اتخذت السلطة الانتقالية من سياسات إيجابية لتثبيت الأمن والاستقرار في مناطق الهامش، سوف تظل تعاني ما لم تتكفل بوقف الانتهاكات الإنسانية، وهي الزاوية التي تجسد التعامل معها وتوظيفها حركات مسلحة في دارفور، ولعبت دورا مهما لوضع الأزمة في صدارة المشهد الدولي لسنوات طويلة.

ربما تكون الأوضاع الإقليمية والدولية مختلفة الآن، فلم يعد إقليم دارفور الوحيد الذي يعاني من توترات وانتهاكات في المنطقة، ما يجعل الأزمة أقل اكترانا عند طرحها على الأجندة الدولية، لكنها تبقى واحدا من المداخل التي تمثل ضغطا على الحكومة ومجلس السيادة في السودان، وغير مستبعد أن تتحول إلى نقطة للمساومة أو العقاب.

أقام الفريق الثاني في مجلس الأمن رؤيته على منح السلطة الانتقالية فرصة لضبط الأوضاع ومعالجتها بالآليات المناسبة، بعد أن أبدت هذه السلطة حرصا على السلام مع الحركات المسلحة، وما تبقى منه ولم ينفذ يتعلق بتفاصيل وليس بالمبدأ، خاصة أن هناك فصائل وقوى في الإقليم لم تعرف لها حرفة سوى الاقتتال، وعندما تتخلى عنه تحتاج إلى المزيد من الوقت، الأمر الذي تحاول الحكومة معالجته عبر حوارات متفرقة.

استند الفريق الدولي الثاني على أن عدم إدانة ما حدث في دارفور مؤخرا عملية ضرورية، باعتبار أن صدور قرار أو بيان من مجلس الأمن، يهز ثقة السكان في حكومة تبذل جهودا مضنية للتوفيق بين متناقضات تاريخية وعرة في الإقليم.

فات على أعضاء مجلس الأمن أن ينتهوا مهمة "يوناميد" في الإقليم قبل إتمام مصالحة حقيقية في دارفور، يتحمل فيه القرار جزءا رئيسيا من ثغور التوتر الراهن، وأن الحسابات الخاطئة للبعض أسهمت في هذا التوتر، فالإعلان عن انتهاء مهمة القوة الدولية الأفريقية

الاشتبكات العنيفة التي شهدتها إقليم دارفور قد تعجل بتدخل دولي جديد في السودان، في محاولة لإحلال السلم فيه، وذلك بعد فشل مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى بيان مشترك بشأن الأحداث الأخيرة، التي شهدتها الإقليم وأدت إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، لكن التدخل الجديد إذا توافق القوى الدولية على الذهاب فيه، يطرح أهمية مساعدة السلطة الانتقالية في إرساء الاستقرار والأمن عوض الاقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية فحسب.

أعاد هذا الموقف إلى الأذهان خلافات سابقة حول الأزمة ذاتها، ويكاد الانقسام السابق يعود الآن، فالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في جانب، وروسيا والصين ومعهما الهند الآن في الجانب المقابل، وفي الوقت الذي يمنح فيه الفريق الأول أهمية فائقة للجوانب الإنسانية، قدم الفريق الثاني الجوانب السياسية والأمنية على الإنسانية.

توحي هذه المسافة بأن إقليم دارفور لا يزال يمثل شوكة في خاصرة السودان الغربية، ومهما اتخذت السلطة الانتقالية من سياسات إيجابية لتثبيت الأمن والاستقرار في مناطق الهامش، سوف تظل تعاني ما لم تتكفل بوقف الانتهاكات الإنسانية، وهي الزاوية التي تجسد التعامل معها وتوظيفها حركات مسلحة في دارفور، ولعبت دورا مهما لوضع الأزمة في صدارة المشهد الدولي لسنوات طويلة.

ربما تكون الأوضاع الإقليمية والدولية مختلفة الآن، فلم يعد إقليم دارفور الوحيد الذي يعاني من توترات وانتهاكات في المنطقة، ما يجعل الأزمة أقل اكترانا عند طرحها على الأجندة الدولية، لكنها تبقى واحدا من المداخل التي تمثل ضغطا على الحكومة ومجلس السيادة في السودان، وغير مستبعد أن تتحول إلى نقطة للمساومة أو العقاب.

أقام الفريق الثاني في مجلس الأمن رؤيته على منح السلطة الانتقالية فرصة لضبط الأوضاع ومعالجتها بالآليات المناسبة، بعد أن أبدت هذه السلطة حرصا على السلام مع الحركات المسلحة، وما تبقى منه ولم ينفذ يتعلق بتفاصيل وليس بالمبدأ، خاصة أن هناك فصائل وقوى في الإقليم لم تعرف لها حرفة سوى الاقتتال، وعندما تتخلى عنه تحتاج إلى المزيد من الوقت، الأمر الذي تحاول الحكومة معالجته عبر حوارات متفرقة.

استند الفريق الدولي الثاني على أن عدم إدانة ما حدث في دارفور مؤخرا عملية ضرورية، باعتبار أن صدور قرار أو بيان من مجلس الأمن، يهز ثقة السكان في حكومة تبذل جهودا مضنية للتوفيق بين متناقضات تاريخية وعرة في الإقليم.

فات على أعضاء مجلس الأمن أن ينتهوا مهمة "يوناميد" في الإقليم قبل إتمام مصالحة حقيقية في دارفور، يتحمل فيه القرار جزءا رئيسيا من ثغور التوتر الراهن، وأن الحسابات الخاطئة للبعض أسهمت في هذا التوتر، فالإعلان عن انتهاء مهمة القوة الدولية الأفريقية

